تعزيز الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال تبني مبادئ الحوكمة الشفافية_ الإفصاح. الفترة 2000-2019

Promote economic reforms in Algeria by adopting the principals of transparency and disclosure governance 2000-2019

بشرى نمديلي[1*]، صلاح الدين كروش[2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة (الجزائر)، b.nemdili @centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة (الجزائر)، s.kerrouche@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/14؛ **تاريخ القبول** : 2020/11/05؛ **تاريخ النشر** : 2020/12/29؛

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة مختلف المشاكل والأزمات سواءا الناتجة عن التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، او الناتجة فشل الإصلاحات الأولى " عملية اصلاح الإصلاح" بالإضافة محاولة بيان دور تبني مبادئ الحوكمة الشفافية، الإفصاح في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية واعتبارها كنقطة تحول ايجابي في هذا المجال.

خلصت الدراسة الى ضرورة تبني وتفعيل مبادئ الحوكمة والأخذ بمتطلبات تطبيقها في الجزائر يعد فرصة جيدة للنهوض بالاقتصاد وزيادة كفاءة الإصلاحات المنتهجة في كل الميادين ،والخروج بالاقتصاد من التبعية والاعتماد على المداخيل البترولية كأهم عنصر من عناصر الميزانية العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، التحول الاقتصادي، الحوكمة، الشفافية ، الإفصاح.

تصنيف JEL: G3 ; A10

Abstract : This study aims at shedding light on the Most important reforms adopted by Alegria, to confront varions problems and crises ; whether due to the shift from the economy oriented to the market economy or the failure of the first reforms ; in addition to trying to highlight ; the role of governance principles transparency and disclosure in promoting economic reforms and considering them as a positive turning point in this area.

The study concluded with the necessity of adopting and activating the principles of governance and taking into account the requirements of their application in Algeria; is a good opportunity to advance the economy and increase the efficiency of the reforms pursued in all fields, getting out of economy from dependence and reliance on oil revenues is the most important element of the state's general budget .

Key words: Economic Reforms ;Economic Transformation; Governance; Transparently; Disclosure.

Jel Classification Codes : A10 ; G3

* بشرى نمديلي.

مقدمة:

تسعى الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا الى تحقيق جملة من الأهداف على مختلف الأصعدة خاصة الاقتصادية منها، وذلك من خلال تبني جملة من الإصلاحات ومخططات تنموية شاملة مست كل الميادين، وانطلاقا من ظروف الاقتصاد الجزائري وخصائصه اقتصاد ريعي يعتمد على مدخلات القطاع البترولي بنسبة80 كان لزاما على الدولة القيام بعمليات إصلاحية متوالية ومتزامنة الا انها لم تصل الى تحقيق الأهداف التي ترمي اليها وحكم عليها بالفشل نتيجة الانخفاض المتكرر في أسعار البترول، تمر الجزائر الان بمرحلة ازمة ظاهرة تستدعي عمليات إصلاحية جدرية وشاملة ولكي تكون هذه الإصلاحات ذات فعالية يجب من اخضاعها في مرحلة معينة لمتطلبات تطبيق الحوكمة وفق مبداي الشفافية والافصاح لما يتيحه تبني هذا المفهوم بأبعاده من كفاءة ونجاعة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والخروج من قوقعة الإصلاحات الصفرية ان صح القول.

وفي هذا الايطار تستوقفنا الإشكالية التالية:

كيف تساهم تبني مبادئ الحوكمة الشفافية الإفصاح في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

لا تساهم مبادئ الحوكمة في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، وهدا راجع لضعف الاطر القانونية التي تحدد مبادئ الحوكمة وتحكم ممارساتها من جهة، ومن جهة اخرى نقص ثقافة العمل بمبادئ الحوكمة على مستوى الاقتصاد ككل القطاع العام والخاص.

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ابراز دور الحوكمة على الاقتصاد الكلي التي تتجلى في رفع انتاجية الاقتصاد وتحسين كفاءة التشغيل والاستثمار الامثل للموارد المتاحة، وبالتالي المساهمة بشكل فاعل في انجاح جهود الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق المبتغى مها.

وسنعالج هذه الإشكالية في المحاور التالية:

المحور الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر؟

المحور الثاني: مدخل للحوكمة والحوكمة في الجزائر.

المحور الثالث: تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في ايطار تبني مبادئ الحوكمة الشفافية والافصاح.

المحور الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بمراحل عديدة ففي كتير من الأحيان كان لزاما على الدولة اتخاد إجراءات إصلاحية مضادة لتفادي او تقليل حدة الازمات خاصة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات وازدياد المديونية الخارجية، وفيما يأتي جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

1_الاصلاحات الاقتصادية في الثمانينات "إعادة هيكلة المؤسسات":

لقد كان وراء عملية فرض اصلاحات اقتصادية جديدة عاملان اساسيان هما العامل الداخلي اين عرفت المؤسسة الاقتصادية الوطنية نموا اثناء تطبيق المخططات الخاصة بالتنمية، والعامل الخارجي الذي يرجع أساسا الى القيود المالية التي فرضتها الظروف الاقتصادية الوطنية الدولية خاصة بعد الانهيار الكبير لأسعار المحروقات الى ما بين 10و 18 دولار في سنة 1986 بعدما تجاوزت سقف 40 دولار في النصف الأول من الثمانينات، حيث أدى ذلك الى انهيار الميزان التجاري من صادرات المحروقات . (نبيلة، 2013 ، ص87)

لقد مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعدة مراحل منذ الاستقلال الى مرحلة ما بعد الإصلاحات حيث عرفت مرحلة التسيير الذاتي منذ سنة 1963، ثم مرحلة التسيير الاشتراكي في سنة 1971، ثم مرحلة إعادة الهيكلة سنة 1980، وبعدها نظام توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة1988، مع ما يسمى بصناديق المساهمة، وفي الأخير سياسة الخوصصة، او ما يسمى بنظام الشركات القابضة

، وعلى ضوء هذه الضغوطات ومن اجل الرفع من كفاءة وأداء هذه المؤسسات اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة عرفت بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات. (الطيب داودي، ماني عبد الحق، 2006،ص 137)

1_1_ إعادة الهيكلة العضوية: يقصد بها تقسيم المؤسسات الى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون من التحكم فيها وتحسين مردوديتها، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الى 300 مؤسسة جديدة أكثر تخصصا، كما تقرر إعادة هيكلة المؤسسة العمومية في محاور المخطط الخماسي الأول 1980_1984 الذي جاء لتقسيم الشركات الكبرى، ومن أسباب اللجوء الى هذه العملية مايلي: (نبيلة، 2013 ، ص87)

- ضخامة حجم الشركات الوطنية الجزائرية، الذي نتج عنه ضعف التسيير والتحكم.
- تعدد مهام المؤسسات الوطنية الذي نشا عنه عدة مشاكل منها: (الطيب داودي، ماني عبد الحق، 2006،ص 137)
  - نقص الفعالية والنجاعة نتيجة عدم الاستفادة من مزايا تقسيم العمل.
  - نقص معدلات الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج.
  - النتائج السلبية المحققة.
- صعوبة انتقال المعلومات بين وحدات المؤسسة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان إعادة الهيكلة العضوية هي تغيير عقلاني لطرق تنظيم وسائل المؤسسات الاقتصادية بغية القضاء على تلك المشاكل الهيكلية والتنظيمية المتولدة عن الهيكل التنظيمي القديم.

1_2_اعادة الهيكلة المالية:

تتمثل في مجموع التدابير التي اتخذتها الدولة قصد تجسيد الاستقلالية المالية للمؤسسات، وكان هذا نتيجة عجز المؤسسات الاشتراكية وتزايد حجم مديونيتها اتجاه البنوك نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولقد عرفت سنة1983 تطبيقا لعلية إعادة الهيكلة المالية التي كانت تعمل على الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والهدف من هذه العملية هو تخصيص راس المال للمؤسسات الوطنية لتغطية العجز المتكرر، كما تشتمل على تحويل الديون الطويلة الاجل الى ديون قصيرة الاجل، أي التعديل في هيكل الأموال وليس قيمتها. (عرباجي، ص 121)

وفيما يلي مجموعة من الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للقيام هذه الإصلاحات: (نبيلة، 2013 ، ص87)

- تكليف البنك الوطني للتنمية بتمويل المؤسسات التي تعاني من عجز عن طريق تقديم قروض طويلة الاجل.
- تخصيص تسبيقات الخزينة العمومية غير القابلة للاسترجاع " أموال دعم".
- إعادة هيكلة ديون المؤسسة وتصفية الديون بين المؤسسات.

وبعدما تم تطبيق سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية في ايطار المخطط الخماسي الأول 1980_ 1984 دون اللجوء الى اطراف خارجية عرف الاقتصاد الوطني عدة نتائج سلبية كانت غير متوقعة على مستوى الأوضاع النقدية، الاقتصادية، وحتى الاجتماعية المتمثلة في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، انخفاض معدلات الاستثمار، ارتفاع معدلات البطالة، زيادة معدلات التضخم، مما دفع السلطات الجزائرية اجراء إصلاحات أخرى جدرية وشاملة على الاقتصاد عامة وعلى المؤسسة العمومية خاصة أهمها استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية، (السعيد، 1999، ص55) وذلك ب:

- تطبيق نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير.
- تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.
- التوجه من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.

2_ الإصلاحات الاقتصادية الجديدة:

نتيجة تدر الأوضاع اتخذت السلطات الجزائرية تدابير للدخول في إصلاحات شاملة، كان الهدف من ها التخلي عن نظام الاقتصاد الموجه والانتقال الى نظام اقتصاد السوق والمنافسة.

2_1_ استقلالية المؤسسات في ظل الإصلاحات الجديدة: عرفت المؤسسة العمومية استقلاليتها بمجرد صدور قانون 01_88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية وقانون 88_02 المتعلق بالتخطيط.

ويقصد بالاستقلالية منح المؤسسة حرية المبادرة وجعلها بعيدة عن الوصاية بهدف تحسين مردوديتها الاقتصادية مع ضرورة تفعيل الاستقلالية من خلال الاعتماد على مواردها المالية، وهذا الهدف دفع المؤسسات الى التفاعل وتنشيط السوق من خلال عملية الإنتاج، وأصبحت بهذا المؤسسات خاضعة للقانون التجاري، كما ابرمت اتفاقيات مع البنك الدولي في سبتمبر1989 بخصوص إعادة الهيكلة وتبني سياسات اقتصاد السوق، فبدات في سنة1989 أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية والاعتماد على اليات العرض والطلب في تحديد الأسعار ومنحت الاستقلالية لخمسة بنوك تجارية. (الداوي الشيخ ، 2009، ص 260)

2_2_اعادة الهيكلة الصناعية من منظور الاصلاحات:

جاءت هذه العملية في ايطار احترام الالتزامات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، ويقصد بإعادة الهيكلة الصناعية إعادة تنظيم اداة الإنتاج في المؤسسة الوطنية من اجل رفع فعاليتها وقدرتها التنافسية وادماجها في التقسيم الدولي للعمل.

اعتمدت الجزائر على الحلول المبرمجة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول ابتداءا من افريل 1993 ولمدة سنة، حيث اتخذت إجراءات لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني منها انخفاض سعر البترول، ارتفاع التضخم الى20.5% الامر الذي كان له اثر بالغ على ميزان المدفوعات وبالتالي على معدل النمو، حيث تراجع ب 2% ، كما تم الاتفاق على برنامج الاستقرار الثاني يوم 22 ماي 1995 ويمتد الى 1998 كان يهدف الى تحقيق نمو متوسط والحد من معدلات التضخم لتصل الى 6 %في نهاية تطبيق البرنامج. وقد كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994_1999 من اجل إعادة تنظيم القطاع العام الا انها لم تحقق الأهداف المسطرة. (نبيلة، 2013 ، ص87)

تمثلت الأسباب الحقيقية لإجراء عملية الخوصصة في نقطتين هما تحول القطاع العام الى راس مال خاص مع تبني الجزائر سياسة الباب المفتوح امام الراسمال الدولي، وأزمة نظام الإنتاج الصناعي الذي يعتبر ازمة تسيير راس المال من قبل الدولة ،وقد شكلت احد الجوانب الأساسية في الإصلاحات الاقتصادية لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بعد الاتفاق مع مؤسسة بروتن- ووذز التي ترى ان القطاع الخاص هو الذي يملك القدرة لاستغلال الموارد، وفي هذا المجال صدر قانون الخوصصة طبقا للمرسوم الرئاسي 22_95 المؤرخ في 15 اوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الامر 12_97. (رفعت عبد الحليم الفاعوري، 2004، ص08)

3_ برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لم تتوقف الجزائر على مواصلة مسيرتها التنموية عند الإصلاحات الاقتصادية الكبرى من اجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني من جديد، وانما واصلت في تكريس مجهوداتها للقضاء على البطالة وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى، وتتلخص هذه البرامج في:

3_1_ برنامج " مخطط "الإنعاش الاقتصادي 2000_2004: يشمل برنامج الإنعاش الاقتصادي الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، المنشآت القاعدية، وتحقيق التنمية المحلية والبشرية، فقد ركزت في هذا الايطار على دفع الأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وخاصة المناطق المحرومة من اجل تحقيق توازن جهوي، وخذا في ايطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية الى تقليص التوازن الجهوي، كلف هذا البرنامج 478 مليار ووزعت كما يلي:

الجدول رقم01: هيكلة الاستثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000_2004.

الوحدة: مليار دج.

هيكلة الاستثمارات	التكلفة
تحسين ظروف المعيشة	**155**
البنية التحتية الاقتصادية	**124**
الأنشطة المنتجة	**74**
الموارد البشرية والحماية الاجتماعية	**76**
البنية التحتية للإدارة	**29**
حماية الوسط	**20**
المجموع	**478**

المصدر: عقروب نبيلة: اثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 1980_2010، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، المجلد2، 2013، ص:78.

3_2_ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005_2009 :

اعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي السابق أداة مرافقة للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تبنتها الجزائر من اجل انشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد الخارجي العالمي وجاء هذا البرنامج في ايطار مواصلة وتكثيف الجهود في هذا المسار، والجدول الموالي يبين مقدار المبالغ المخصصة للاستثمارات الخاصة بهذا البرنامج.

الجدول رقم 02: توزيع الاستثمارات برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2005

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	التكلفة
تحسين ظروف المعيشة	1908.5
تطوير المنشات الأساسية	1703.1
دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمة العمومية	203.9
التكنولوجيا الجديدة للاستثمار	50
المجموع	4202.7

المصدر: عقروب نبيلة: اثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 1980_2010، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، المجلد2، 2013، ص:78.

يتضح من الجدول ان الحكومة الجزائرية واصلت الجهود المبدولة في مجال التنمية تطبيق استراتيجية الإنعاش من خلال دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية ، توظيف التكنولوجيا الحديثة من اجل جلب وتطوير الاستثمارات.

3-3-البرنامج الخماسي 2010-2014: وهو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهذف الى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية

الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000 ، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة والشكل الموالي يوضح مضمون هذه الاصلاحات.

الجدول رقم 03: مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014.

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	التكلفة
التنميةالبسرية	10122
تطوير المنشات الأساسية	6448
تحسين الخدمةالعمومية	1666
دعم التنمية الاقتصادية	1566
الحد من البطالة	360
البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	250
المجموع	2121

المصدر:مسعودي زكرياء: **تقييم اداء برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري- دراسة الفترة 2000-2019-**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص 221.

-رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي 2010- 2014 مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار اي مايعادل 21214مليار دينار وهو يشمل : برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 ، بمبلغ 9680 مليار دينار ما يعادل 130 مليار دولار ،وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار أي 155 مليار دولار

-وتستهلك مشروعات التنمية البشرية حوالي % 50 من قيمة الإستثمارات العمومية المسخرة للفترة2010

3-4-**برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019** :يعتبر هدا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه نهاية سنة 2015 وتتمثل اهداف هذا الرنامج في: (مسعودي، 2017)

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعيةمن خلال منح الاولوية لتحسين الظروف المعيشية، والتركيز على قطاع السكن؛
- بلوغ نموقوي للناتج المحلي الخام حيث قدر معدل النمو مع حلول سنة 2019 ب 7%؛
- الاهتمام اكتر بالتنويع الاقتصادي،وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، الاهتمام ب التنمية الفلاحية والريفية من اجل مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الداتي؛
- الاهتمام بالكفاءات البشرية دات الخبرة ، تشجيع عمليات فتح مراكز التكوين.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دجوقد الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2017-2019، وتم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي تمت برمجتها سابقا. (مسعودي، 2017، صفحة 221)

المحور الثاني: مدخل للحوكمة والحوكمة في الجزائر.

1_ التطور التاريخي لحوكمة المؤسسات: (عبد المطلب عثمان محمود:، 2015، ص 57)

1- 1مرحلة الكساد ما بعد عام1932

تتميز هذه المرحلة بانها الأساس لأبحاث حوكمة الشركات، حيث شهدت بداية الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض مصالح الأطراف المختلفة في الشركة وسعي كل مجموعة لتحقيق مصالحها الذاتية وهذا ما دفع لتدعيم الاتجاه نحو التطبيق السليم للقوانين واللوائح للمساهمة في الحد من الاحتيال وتضارب المصالح.

1-2 مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقة

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من بيرل ومينز أول من تناول هذا الموضوع عام1932 ,وتميزت هذه المرحلة بالاهتمام الكبير بإيجاد وسائل وآليات لضبط السلوك الإداري وتحفيز المديرين للعمل على تحقيق مصالح المساهمين وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل بما يقلل من التعارض وأسباب الصراع فيها، وتطور مفهوم حوكمة الشركات بسبب تطور سوق المال والإشراف على شفافيته، علاوة على التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة الأمريكية.

1-3مرحلة ظهور مفهوم الحوكمة

وهنا تم الاعتراف الرسمي بالحوكمة، فبعد أن وضعت منظمة التجارة العالمية معايير حوكمة الشركات وأصدرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تقريره عام 1999 بعنوان مبادئ حوكمة الشركات حيث تضمنت مجموعة من القواعد المطلوبة لأفضل الممارسات الإدارية والمالية في الشركات العامة والذي تم تعديله عام 2004 ، وبعد ذلك اتجهت مؤسسات واتحادات مهنية متعددة لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق اهداف لحوكمة الشركات .

1-4 :مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة

استمر تطور حوكمة الشركات مع تتابع الاعتبارات المالية لكبرى الشركات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية واشهرها شركة إنرون عام2001 لتجعل من مفهوم حوكمة الشركات تحتل مساحة كبيرة من الاهتمام في مختلف دول العالم ومنظماتها والسعي الجاد نحو تطبيقها حيث اتجه البنك الدولي إلى الاهتمام بالحوكمة فألزم بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبنيها، وأصدر مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها، كتأسيس المعهد الأوروبي لتقديم المساعدات اللازمة لتطبيق الحوكمة وتأسيس الجمعية الأسيوية لدعم تطبيق الحوكمة.

ومن هنا نستنتج أن تطور حوكمة الشركات جاء نتيجة ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين، واستمرار الأزمات المالية التي عصفت على كبرى الشركات وانهيارها.

2- تعريف الحوكمة:

2-1 تعريف الحوكمة لغة" :من حكم الشيء، وأحكمه أي منعه من الفساد ".

2-2 تعريف الحوكمة اصطلاحا

- يشير " ادريان كادبوري" ،1992 في تقريره الشهير بتقرير كادبوري على ان حوكمة الشركات هي:" النظام الذي تدار وتراقب به الشركات.".**Invalid source specified** يحصر هذا التعريف الحوكمة بين ثلاث متغيرات:

يصف كادبوري في هذا التعريف الحوكمة على انها نظام، والنظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة وفق علاقة تبادلية، تسير وفق معايير محددة، من اجل الوصول الى الهدف. وحتى يكون هذا النظام دو كفاءة يجب ان تنسجم مكوناته (مدخلات، مخرجات، التغذية العكسية) لتحدث الطفرة النوعية.

كما يؤكد على ان هذا النظام قد اوجد من اجل عمليات الإدارة في الشركة، باعتبار ان اغلب الازمات المالية التي تعرضت لها الشركات في تلك الحقبة كانت ناتجة عن الصراع بين الأطراف دات العلاقة في الشركة المتمثلة في الإدارة والملاك.

الشكل رقم 01: أجزاء الحوكمة كنظام.

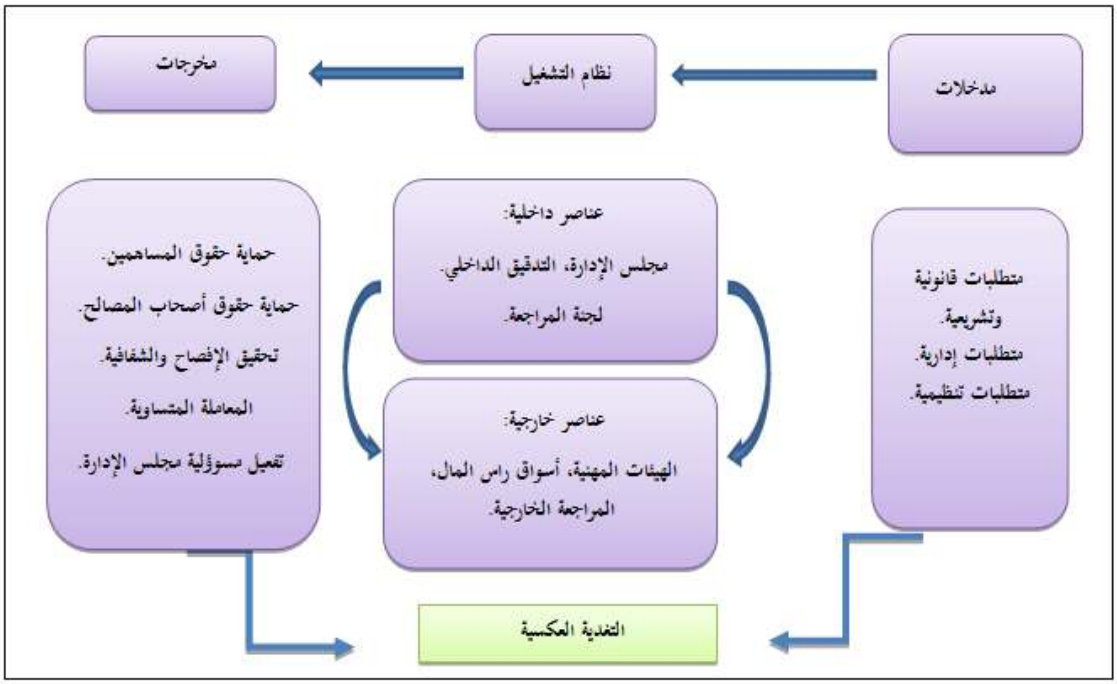

المصدر: من اعداد الباحثين.

اما بالنسبة لعمليات الرقابة المشار اليها في التعريف فهي بمثابة الحل الذي يمكن ان يخرج الشركة من دوامة الصراع، فعن طريق الرقابة الفعالة يتم تحديد دائرة الحقوق والمسؤوليات لكل طرف في الشركة.

- يعرف**عماد سليم إبراهيم الأغا** الحوكمة بانها:" مجموعة من القواعد والاجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء" (عماد سليم إبراهيم الأغا، 2011 ، ص 17)، يشير هذا التعريف على ذكر اهم مبادىء الحوكمة مع التركيز على تحقيق الحوكمة لهدف تنظيم العلاقات ومنه تجنب التناقض والتعارض الناجم عن مشكلة الوكالةالذي يتيح لادارة الشركة ممارسة اشكال الرقابة اللازمةمن اجل الوصول لافضب اداء على كل المستويات .

3:الشفافية والإفصاح كمبدأ للحوكمة:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح الكافي في الوقت المناسب عن كافة الأمور المتعلقة بالإصلاحات بما في ذلك المركز المالي، الأداء، حقوق الملكية والحوكمة، وتحقيقا لهذا المبدأ يتم تنفيذ الأهداف الفرعية التالية:

- يجب أن يعتمد الإفصاح عن المعلومات المالية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة بصدق.

- ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل وكفء ومؤهل حتى يمكنه من تقديم تقارير لمجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى تؤكد أن القوائم المالية تمثل بوضوح المركز المالي وأداء الشركة في كافة الجوانب المادية المهمة.
- يجب على المراجعين الخارجين أن يكونوا قابلين للمحاسبة والمساءلة أمام المساهمين وأن يقوموا بممارسة كافة ما تفتضيه العناية والأصول المهنية المتعارف عليها في عملية المراجعة.

- يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية الوصول السلس لمستخدمي تلك المعلومات بصورة تتسم بالعدالة، الدقة، الانية...الخ
- ينبغي ان يضمن اطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة المسائل الهامة المرتبطة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، وحقوق الملكية وأسلوب ممارسة حوكمة الشركات وهذا ما يعزز مبدا الشفافية. (منظمة التعاون والتنميةالاقتصادية، 2017 ، ص43)

3-1العلاقة بين الحوكمة والإفصاح: تنحصر العلاية بينهما في العناصر التالية: (جودي محمد رمزي)

- ضرورة الإفصاح بالنسبة لحوكمة الشركات :يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم مبادئ الحوكمة الواجب الاهتمام به لأن الشركات تحتاج إلى مستوى عالي من الإفصاح وموثوقية المعلومات وكفايتها لتحقيق التوازن بين الأطراف أصحاب المصلحة وإمكانية تطبيق مساءلة الأطراف داخل الشركة على قراراتهم التسييرية.

- تأثير الحوكمة على الإفصاح :وذلك من خلال الاهتمام بالمعلومات غير المالية كمية كانت كحصة الشركة في السوق وعدد العمال أو وصفية كالمستوى التنافسي في السوق كذلك التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الالزامي بغية الوصول إلى كفاءة سوق رأس المال والحد من مشكل عدم تماثل المعلومات، وتدعيم الافصاح الالكتروني.

3-2متطلبات الإفصاح وفق مفهوم حوكمة الشركات :يؤدي تحسين الإفصاح إلى تعزيز الشفافية التي تعتبر من العناصر الرئيسية لتشغيل نظام حوكمة الشركات .ولتوضيح هذا الارتباط بين الافصاح والشفافية في ظل مفهوم حوكمة الشركات يمكننا ذكر بعض العناصر كما يلي: (يمان عمار ، علة مراد، 2012 ،ص09)

- الإفصاح عن السياسات والنظم المحاسبية المتبعة.
- الإفصاح في تقرير مدقق عن القوائم المالية وتوفير المعلومات في الوقت المناسب.
- الإفصاح عن الموقف الاداري، المالي، الأداء وممتلكات الشركة.

4-الاضرار المترتبة عن عدم الالتزام بالحوكمة:

ومن الأضرار المترتبة على عدم الالتزام بمفهوم حوكمة الشركات كمايلي: (أحمد علي خضر، 2012 ، ص ص 182_191)

- **زيادة قوة الفساد** :فالفساد لا ينتشر إلا في غياب كامل أو شبه كامل لمقاومته لهذا فإن الحوكمة تصبح ضرورية لمحاربة الفساد ومقاومته وإنهاء اضراره.
- **زيادة الطرد الاستثماري** :حيث لا يستطيع أي مستثمر أن يستثمر في دولة من الدول التي تعاني من اضطراب في المعايير ولا يوجد لديها ثقافة الالتزام أو لا يوجد لديها حوكمة، فالعشوائية وعدم وضوح الحقوق والواجبات تدفع بشدة المستثمرين إلى الهروب وعدم الاستثمار في هذه الدولة.
- **زيادة الضبابية** :وعدم القدرة على الرؤية في ظل تصاعد حالات عدم الوضوح وازدياد حالات الغموض وازدياد حالات عدم اليقين.

- **زيادة عدم الثقة** :والخوف من المستقبل وخاصة مع احتمالات التغيير واحتمالات الرفض لما هو قائم وهوما يؤدي إلى إحداث متاعب غير محدودة للشركات حيث يحدث نتيجة عدم وجود الحوكمة ما يلي:
  - حالة انفصال بين مصالح العاملين وبقية مصالح أصحاب العمل والإدارة.
  - حالة اكتئاب وإحباط عامة.
  - حالة من اللامبالاة.
- **زيادة الشعور بالعدمية وعدم القدرة على العمل** :حيث يتحول العاملين إلى آلات وماكينات جامدة لا تعمل ويختفي الدافع على العمل ويصبح من يعمل منهم يشعر أنه لا جدوى من عمله وأنه من الأفضل أن يكون مثل باقي العاملين لا يعملون.
- **زيادة حالات الاغتراب والانفصال عن الواقع** :حيث يميل الجميع إلى استخدام التزوير وكافة الأساليب غير المشروعة لإظهار الأمر على حقيقته، مما يؤدي إلى خلق واقع زائف مصطنع لا يعبر عن حقيقة أوضاع الشركة.
- **عدم التزام بالواجب وعدم تحقيق الأهداف:** حيث لا يلتزم العاملين بالتعليمات الإدارية ويتم الخروج على القواعد واللوائح ومخالفة القوانين وتوسيع دائرة الفساد الإداري.

5- واقع الحوكمة في الجزائر:

سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية محاولة مسايرة الدول المتقدمة التي كانت سابقة لتنمي مفاهيم الحكومة وصياغة مبادئ تمثل حجر الأساس من أجل الحد من التلاعبات وممارسات المحاسبة الإبداعية داخل الشركة من جهة وتقليص التعارض والصراع القائم نتيجة تصادم المصالح.

وكأول خطوة قامت بها الجزائر في هذا الإطار إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر.

1. التعريف بميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر:

في شهر جويلية سنة 2007 انعقد أول ملتقى حول "حوكمة المؤسسات" وقد شمل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في: (دلال العابدي، 2015 ،ص 48)

❖ تحسيسْ المشاركين قصد الفهم الصحيح والدقيق والموحد لإشكالية الحكم الراشد ودراسته من زاوية الممارسة على أرض الواقع، وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية حوكمة الشركات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال هذا الملتقى تبلورة فكرة إعداد الميثاق كأول توصية وخطو عملية تتخذه وقد تفاعلت مجموعة من الأطراف تمثلت في جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، منتدى رؤساء المؤسسات، والسلطات العمومية متمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مقدمة الدعم والرعاية للمشروع، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات الدولية المقيمة بالجزائر متمثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008. (امينة فداوي، 2013 ، ص104) تمكن فريق العمل بعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف الفاعلة من إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر زجه هذا الميثاق بصفة خاصة لـــ:

❖ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة؛

❖ المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيئي لذلك.

ويتضمن هذا الميثاق جزئيين وملاحق كما يلي: (البنك التجاري، 2016)

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكالية المؤسسة الجزائرية لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛
- ويتمحور الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد في المؤسسات فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة، والمديرية التنفيذية) ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الموردون، العملاء... إلخ بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية؛
- ويختم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح علمية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعددة الأوجه-بانورامية-للمؤسسات الجزائر الخاضعة للقانون التجاري، تضارب المصالح في المؤسسة.

2. واقع مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر:

يمكن الوصول إلى نتيجة حقيقة ممارسات حوكم الشركات بالجزائر من خلال تحليل مضامين اللوائح القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل الشركات بالجزائر وسيتم عرض بعض الدلائل توضح مدى استعداد الجزائر لتبني حوكمة الشركات.

أ. حقوق المساهمين: يضمن التشريع الجزائري المتمثل في القانون التجاري هذه القاعدة، فالمادة 685 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 03 دو القعدة 1413 الموافق لـــ 25 أفريل 1993 الذي ينص على أنه" يجوز أن يحدد القانون الأساسي عدد الأصوات التي يحوزها كل مساهم في الجمعيات، بشرط أن يفرض هذا التحديد على جميع الأسهم دون تمييز فئة من فئة أخرى". (القانون التجاري الجزائري وفق تعديلات 2005)

وبالإضافة إلى المادة 684 من نفس المرسوم التي أكدت على أنه "مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين 603 و685 فإنه يكون حق التصويت المرتبط بأسهم رأس المال والانفتاح متناسبا مع حصة رأس المال التي تنوب عنها، ولكل سهم صوت عل الأقل". (القانون التجاري الجزائري وفق تعديلات 2005)

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المشرع الجزائري قد ضمن للمساهمين حقوقهم التي تسمح لهم بحماية مصالحهم من الناحية التشريعية، أما الواقع الملاحظ فنجده يخالف التشريع في أغلب النقاط.

ب.الإفصاح والشفافية: نعيد الإشارة إلى سيطرة الدولة على حصة الأسد في رأس جل المشكلات المدرجة في بورصة الجزائر وهذا ما يجعل عملية تداول الأسهم محدودة حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة في البورصة ما يقارب 4200000 سهم كما أن عدد الأسهم لا يمثل 20% من رأس مال هذه الشركات (عتيقة وصاف;، 1006 ،ص10) مما يعني في الواقع أن الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية يستجيب في الواقع لاحتياجات الدولة ويظهر ذلك جليا في غياب النصوص القانونية الواضحة والصريحة المنظم لإشهار المعلومات المتعلقة بالمؤسسات وسير عملها وكشف حقيقة مراكزها المالية، حيث تقتصر القوانين على الإفصاح عن الحذ الأدنى.

ت.دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: رغم وجود قوانين تضمن العلاقات المبرم بين المؤسسة وبعض الأطراف ذات المصلحة إلى أن الحديث عن مشاركتهم في ضمان مستوى جيد من الأداء وخلق الثروة لم ترقى بعد إلى مستوى المساهمة في الحوكمة الجيدة للشركات.

المحور الثالث: مقترحات علمية وعملية لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية في اطار مبادئ الحوكمة الشفافية والافصاح.

من خلال ما سبق فالجزائر بحاجة ماسة الى إدارة إصلاحات فعالة ورشيدة قادرة على تحقيق الهدف والغاية من وراء الإصلاح، ولن يأتي ذلك الا بالقضاء على كل المظاهر السلبية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية، وبهذا يعتبر مطلب تحقيق الحوكمة ضرورة حتمية تتضمن وضع العديد من الاليات والبرامج التي تنمي مبادئ التفاعل بين اهداف الإصلاح في المخططات والاهداف المحققة على ارض

الواقع، وهذا من منطلق البحث عن جودة إدارة الحكم للخروج من قوقعة الإصلاحات الورقية والمخططية التي ترتب عنها ما يسمى بإصلاح الإصلاح، ويتم ذلك من خلال:

1. تبني برنامج يحدد طرق واستراتيجية حوكمة الشركات يعتمد على أربع خطوات أساسية

الخطوة الأولى: عملية التقييم الأولى التي تتضمن أسباب فشل القوانين السائدة لحوكمة الشركات والتحديات التي تواجه الشركات قصد تطبيقها من جهة ومقارنة هذه المبادئ مع التي سنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من جهة أخرى.

الخطوة الثانية: الوصول إلى جمهور العامة وتثقيفه الذي يمثل مستقبلا السيئة الداخلية الخارجية التي تنشط فيها الشركة.

الخطوة الثالثة: إعداد آليات حوكمة الشركات وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها بنا يتلاءم مع خصائص المؤسسة ومحيطها.

الخطوة الرابعة: يناء القدرات والتمكين والمتابعة للمديرين ومختلف الفاعلين في صنع قرارات الحاسمة.

2. العمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب:

من منطلق ان مخططات الإصلاح يضعها موظفين مختصين في القطاع الحكومي، ولهذا وجب اختيارهم وفق أسس ومبادئ لتحقيق نجاعة، شفافية وكفاءة العمليات الإصلاحية، وكذلك تأهيلهم بوضع برامج تدريبية وتكوينية لرفع مؤهلاتهم العلمية من اجل الوصول الى الأداء السليم لمهامهم والابتعاد عن التعيين وفق أسس الوساطة والمحابات والمجاملات.

3. ضرورة توفر الدعم السياسي:

ان نجاح تطبيق الحوكمة في الجزائر يتطلب ضرورة دعم القيادة السياسية العليا في الدولة له، ويشترط في ذلك ارتكازها على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة اتباعها، بدل ان تكون مجرد حلول ترقيعية موقتة لازمات عاجلة.

4. ترشيد الإدارة وتكييفها مع التطورات التكنولوجية:

ان من اهم أسباب التخلف الإداري الذي تعرفه الإدارة في الجزائر هو عدم مواكبتها للتطورات العالمية، وفي مقدمتها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعد الية كفيلة بتحسين الاصلاحات الاقتصادية ورفع مستوى كفاءتها.

ولعل اهم معوقات استخدام هذه التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية هو الامية الالكترونية التي يعاني منها الكثير من الموظفين، وفي هذا السياق يؤكد strauss man ان خرافة هذا العصر هي اعتبار التكنولوجيا حلا لكل المشاكل، لأنه من السهل اقتناء الأجهزة لكن تحيل المعطيات الى شيء مفيد يتطلب قدرا كبيرا من الذكاء والتركيز للاستثمار في المورد البشري. ولذلك لا بد من تحسين السياسات التعلمية والتكوينية بما يتلاءم ومتطلبات العصر، للاستفادة من هذه التكنولوجيا في مجال الإصلاحات الاقتصادية، ومنه فالإدارة الجزائرية مطالبة بالانتقال من البيروقراطية وما يميزها من جوانب سلبية كالتعقيد وعدم الاستجابة الفورية الى القيادة الالكتروقراطية التي تسعى الى تقديم الخدمة في اسرع وقت وباقل تكلفة وبأحسن جودة.

5. تفعيل دور الرقابة الإدارية كاهم متطلبات الإفصاح:

تعتبر الرقابة الفعالة احد الاليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة الجزائرية التي تتطلب ضرورة عصرنتها وزيادة فعالية أدائها.

6. التركيز على العمل في علاج مختلف المشكلات التي تتطلب عمليات الإصلاح:

وذلك من خلال تعزيز العلاقة بين مخرجات الجامعة "الأبحاث العلمية" وواقع هده الإصلاحات، خاصة بعد ان أصبحت ادارة الإصلاح والحوكمة تخصص قائم بداته يدرس في الجامعات، وهنا نطرح التساؤل التالي:

_الى متى تبقى البحوث الجامعية سجينة رفوف المكتبات دون استغلالها للنهوض بعمليات التنمية الاقتصادية وحل مختلف ازماتها التي تسير بطريقة عشوائية؟

كما لابد من العمل على اشراك المخابر ومراكز البحث الاكاديمية واعطائها دورا رياديا في مجال اقتراح الاصلاحات الاقتصادية.

فالأكيد ان الدولة تنفق أموالا طائلة على هذه المخابر لكن مخرجاتها وانعكاساتها على الواقع يبقى محدودا.

7. اتباع مبدا الازمة كفرصة للتغيير والتحول:

ان القول بتطبيق مبادئ الحوكمة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية يبرز فكرة الازمة كفرصة للتحول، ويقصد هنا بالأزمة هي مختلف المشكلات التي صاحبت انخفاض أسعار البترول سواءا تدهور قيمة العملة الوطنية _20 على مدى سنة واحدة بالنسبة لسعر الصرف الرسمي، والزيادات الأولى في سعر الكهرباء والوقود التي طرأت في شهر جانفي2016، بدأت تنتج سلسلة من التراجعات تمثلت اثارها على مجمل السلع والخدمات بارتفاع أسعارها وانخفاض متلازم في القدرة الشرائية، والاستمرار في هذه الانخفاضات سيؤدي سريعا الى مسح او الغاء الزيادات في الأجور الممنوحة سنة2011، وبالنسبة للبطالة فان المقلق حقا هو تدهور الظروف المعيشية للسكان والمرهون باقتصاد غير رسمي الذي يشكل صمام الأمان لامتصاصه لليد العاملة الزائدة، فالاقتصاد الغير رسمي يشكل مصيدة.

وفي خضم هذه الازمة لا يمكن طرح إصلاحات تماثلية بل يجب معايشتها كفرصة للتحول وإصلاح اقتصادي عميق يستوفي كل شروط تطبيق مبادئ الحوكمة من مساءلة، عدالة، مسؤولية، شفافية وافصاح.

خاتمة:

لقد أصبحت الحوكمة مقاربة حتمية تحضي باهتمام الدولة الجزائرية، كألية لكسب رهان التنمية الاقتصادية وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، يتيح تطبيق مبادئها بإيجابيات متعددة تزيد من كفاءة وفعالية القرارات المتخذة للخروج من دائرة الغموض والابهام الذي يحيط بالإصلاحات الى تطبيق الشفافية والإفصاح.

وفي هذا الايطار لابد للجزائر التي تمر بمرحلة ازمة ان صح التعبير في ظل انخفاض أسعار البترول واثاره الفورية على االتوازنات الداخلية والخارجية، وتعد اليوم الإصلاحات العميقة التي تأجلت طويلا اكثر من ضرورية والتي بدورها يجب تكييفها مع متطلبات تطيق مبادئ الحوكمة الشفافية والافصاح.

النتائج المتوصل اليها:

الامر الأول: أن الإصلاح الهيكلي يعتبر أصعب بكثير من التصحيح على المستوى الاقتصادي الكلي إذ تحقق تقدم ضئيل في مجال الخوصصة و تحرير التجارة الدولية و على العكس من ذلك، أسفر الإصلاح عن نتائج سريعة لحد كبير فيما يتعلق بالتخفيف من الضغوط التضخمية و استقرار أسعار الصرف و تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة و موازين المدفوعات، و لما كان التصحيح في قطاعات الاقتصاد الحقيقي يتخلف كثيرا عن التصحيح في قطاع الاقتصاد النقدي، فإن هذا يهدد عملية الإصلاح برمتها و هناك حاجة لمواجهة هذه المشكلات على المستويين الفني و السياسي.

الأمر الثاني: بدون تحقيق نوع من الربط الموضوعي بين سياسات الإصلاح الاقتصادي من ناحية وعملية الإصلاح السياسي وقضيته العدالة والإنصاف من ناحية أخرى، فالأرجح أن سياسات الإصلاح الاقتصادي سوف تؤدي إلى:

- تهميش دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.
- تعميق حدة التناقضات والاختلالات وزيادة عدد الفقراء في المجتمع.
- انتشار مظاهر الفساد السياسي والإداري.

وهذا سوف يخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر العنف والتطرف والجريمة، وتحت ضغط هذه الظواهر سوف تصبح الدول العربية عامة والجزائر خاصة عرضة للوقوع في توترات اجتماعية ممتدة وخاصة أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يجعلها عرضة للصدمات الخارجية

الامر الثالث: ان تفعيل مبادئ الحوكمة والأخذ بمتطلبات تطبيقها في الجزائر يعد فرصة جيدة للنهوض بالاقتصاد وزيادة كفاءة الإصلاحات المنتهجة في كل الميادين سواءا السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية والخروج بالاقتصاد من دائرة التبعية والاعتماد على المداخيل البترولية كأهم عنصر من عناصر الميزانية العامة للدول

قائمة المراجع العربية

1. الداوي الشيخ . (2009). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة. المجلد 25، العدد2، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.ص260
2. جودي محمد رمزي. (2012). اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات. *الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحدالفساد المالي والاداري*، ماي، جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.ص 07.
3. أحمد علي خضر. (2012). *حوكمة الشركات*. (الطبعة الأولى، المحرر) الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.ص ص191،182.
4. إسماعيل عرباجي.). اقتصاد المؤسسة . (المجلد 56، العدد 01، المحرر) *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*.ص121.
5. البنك التجاري. (مارس, 2016). ميثاق حوكمة الشركات. 38-50.
6. الطيب داودي، ماني عبد الحق. (2006). تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية. (العدد 3، المحرر) *مجلة المفكر*. ص137.
7. القانون التجاري الجزائري وفق تعديلات 2005. (2005). المادة 685 من المرسوم التشريعي رقم 93-08. 422.
8. القانون التجاري الجزائري وفق تعديلات 2005. (2005). المادة 685 من المرسوم التشريعي رقم 93-08. 423.
9. امينة فداوي. (2013). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية -دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر BSF250-،أطروحة دكتوراه,. 104. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار .عنابة، الجزائر:ص104.
10. اوكيل السعيد. (1999). *استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، تسيير واتخاد القرارات في ايطار المنظور القانوني*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص55.
11. دلال العابدي. (2015). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية –دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-أطروحة دكتوراه. ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة .الجزائر.ص48.
12. رفعت عبد الحليم الفاعوري. (2004،). *تجارب عربية في الخصخصة، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية*. مصر.ص10.
13. زكرياء مسعودي. (2017). تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري -دراسة للفترة2000-2019 -. *المجلة الجزائرية للتنمية*، عدد06 جوان, صفحة 220.
14. عبد المطلب عثمان محمود. (2015). نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات . *منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مصر*. ص57.
15. عتيقة وصاف. (2006). مكانة الأسواق المالية في الاقتصاديات العربية وعوامل رفع كفاءتها، دراسة حالة الجزائر والدول النامية. *الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات.21 و22 نوفمبر* ، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.ص10
16. عقروب نبيلة. (2013). اثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2010. العدد 28، المجلد2، *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*.ص84.
17. عماد سليم إبراهيم الأغا. (2011). *دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية*، . فلسطين: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الازهر.ص17.
18. منظمة التعاون والتنميةالاقتصادية. (2017). *مبادئ مجموعة العشرين بشان حوكمة الشركات.ص43*.
19. يمان عمار ، علة مراد. (2012). دور المراجعة في ترقية الافصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات. *المؤتمر الدولي الأول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية*،. المسيلة ، الجزائر.ص09.